ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404-
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 380-399

أغراض وفعالية المساعدات الخارجية لمنطقة الساحل الإفريقي

محمد السعيد حجازي*

جامعة وهران 2 / الجزائر

تاريخ إرسال المقال:2020/07/13 **تاريخ قبول المقال: 2020/08/02**

الملخص:

تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على حجم المساعدات التنموية الخارجية لمنطقة الساحل الأفريقي بغية معالجة القضايا الإنسانية في ظل ما تعرفه المنطقة من أزمات متعددة على مختلف المستويات صحية و غذائية وتعليمية وأمنية وبيئية. و مدى استجابة الجهات الخارجية في معالجة الأسباب الجذرية للأزمات المتكررة التي تركز على البعد الإنساني الموجه نحو التنمية على المدى الطويل، كما و تحاول الدراسة النظر بعمق في مدى فعالية دول الساحل استغلال هذه المساعدات في إطار دفع عجلة التنمية لتحقيق الأمن وإدارة انعدام الأمن الغذائي و أزمة التغذية، حل النزاعات الداخلية، الحد من الكوارث، والتنسيق والتعاون في الشؤون الإنسانية.

الكلمات المفتاحية: المساعدات الخارجية، الأمن، التنمية، الساحل الأفريقي.

Abstract:

This paper seeks to shed light on the volume of external development assistance to the Sahel African region in order to address humanitarian issues in light of the region's multiple crises on various levels of health, food, education vironmental. And the extent of the response of external parties in security and en addressing the root causes of recurrent crises that focus on the human dimension directed towards development in the long term, and the study attempts to look in of the Sahel countries exploiting this aid in the context of depth at the effectiveness advancing development to achieve security and manage food insecurity and crisis Nutrition, internal conflict resolution, disaster reduction, and humanitarian coordination and cooperation.

Key words: foreign aid, security, development, African Sahel.

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 380-399

المقدمة:

يسلط التحليل الإقليمي للساحل الإفريقي الضوء على الوضع الإنساني المشترك بين الروابط والقواسم المشتركة بمختلف بلدان المنطقة، تحليل إقليمي يعتبر بمثابة أداة لقياس أو دراسة الإطار الداخلي للدول وفقا للإحتياجات والأولويات، فالوضع الإنساني قد يتقلب بسرعة على أساس سنوي، و هذا يتوقف على حدة الصراعات الداخلية، تغير المناخ...إلخ، ليشكل بذلك النهج الإقليمي وسيلة لاكتشاف كيف يمكن تقديم الدعم بطريقة شاملة، متماسكة و فعالة للرد على الأسباب الكامنة للإحتياجات الإنسانية في المنطقة.

ستحاول هذه الورقة تسليط الضوء على حجم المساعدات الخارجية التنموية الموجهة إلى منطقة الساحل في ظل الصراعات ذات الآثار الداخلية و العبر حدودية على حد السواء بأوضاع مضطربة مختلفة من نزاع مالي، نيجيريا و نشاط طائفة بوكو حرام الإقليمي، ليبيا و ضربها للمنطقة رغم عدم تضمينها في الأخيرة جغرافيا، بالتالي الأوضاع تزيد من أهمية تحديد الإحتياجات الإنسانية في منطقة تتناقص فيها عوامل الإستقرار و الأمن.

إن رد الحكومات المحلية في تلبية الإحتياجات التنموية و الإنسانية تبقى ضعيفة حتى الآن، دول في المراتب الأخيرة ومن بين أدنى المعدلات في مؤشر التنمية البشرية (HDI) بالعالم، ما يكبح عجلة النمو، ببنى تحتية غير كافية، طرق غير آمنة ما يشكل عائقا بالمنطقة أسرها و يجعل المساعدات الخارجية صعبة ومكلفة أكثر. **لنطرح إشكالية الدراسة كالآتي: ما هو حجم المساعدات الخارجية لدول الساحل الإفريقي وما مدى فعالية وصول هذه المساعدات للجهات المحلية ؟**

ليتم صياغة الفرضيات التالية:

-يمكن القول أن الوضع الإنساني بالمنطقة لا يزال ينحدر نحو الخطر و يتوقع أن يستمر خلال السنوات المقبلة، نتيجة الوقائع الحالية من شدة النزاعات، الأمر الذي يولد احتياجات إنسانية كبيرة بالمنطقة.

-المنطقة عرفت العديد من الجهات المانحة سواء دول، منظمات غير حكومية، الأمم المتحدة، لكن معظمها تفتقر إلى حد ما استراتيجية تنمية القدرات. جهات ركزت على الأزمات المرتبطة بالنزاع بما في ذلك مسألة اللاجئين و أوضاع النازحين، التحركات السكانية بسبب الصراع، ليظل انعدام الأمن الغذائي و سوء التغذية أحد المجالات ذات الأولوية.

في محاولة للإجابة على إشكالية الدراسة و اختبار مدى صحة الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:** حجم المساعدات الخارجية لدول الساحل الإفريقي

-**المبحث الثاني:** أغراض و مدى فعالية المساعدات الخارجية لدول الساحل الأفريقي

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 380-399

المبحث الأول: حجم المساعدات الخارجية لدول الساحل الإفريقي

يواجه الساحل الإفريقي تحديات متعددة، سواء من حيث موضوع الأمن أو مسألة التنمية. لهذا، سيبحث المحور في كيفية تدخل المجتمع الدولي بالساحل منذ بدايات 2000، في سياق المساعدات الإنمائية، والمساعدات الغذائية و الإنسانية.

المطلب الأول: مساعدات المجتمع الدولي لمنطقة الساحل الإفريقي

تعتبر المساعدات الخارجية بمثابة عنصر أساسي في الشؤون الدولية، ينظر إليها كثيرون باعتبارها أداة أساسية للسياسة الخارجية في تحقيق الأمن القومي، الإحتياجات الإنسانية...إلخ. تأتي من خلال تدفقات العديد من الوكالات و من دعم كبير بهدف تعزيز النمو الإقتصادي، الحد من الفقر، تحسين الحكم و زيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية و التعليم، تعزيز الإستقرار في مناطق موضع النزاعات، مكافحة الإرهاب، تعزيز حقوق الإنسان، تعزيز الحلفاء و الحد من الإتجار غير المشروع بجميع أشكاله[1].

تشمل المساعدات الخارجية الرئيسية مساعدات تنموية خاصة في برامج الصحة و زيادة المساعدات الأمنية، جهود مكافحة الإرهاب و مساعدات إنسانية لمعالجة الأزمات.

للمساعدات الخارجية أغراض و أولويات حيث تتمثل الأسس المنطقية لها في 03 مبررات رئيسية:

الأمن القومي كموضوع سائد في برامج المساعدات الأجنبية، المصالح التجارية حيث و منذ فترة طويلة دافع المساعدات وسيلة نحو تشجيع الصادرات من خلال خلق عملاء جدد للمنتجات و من خلال تحسين البيئة الإقتصادية التي تعرف تنافسا للشركات، و مبرر آخر يكمن في الإهتمامات الإنسانية كاستجابة إنمائية طويلة الأجل الهادفة إلى الحد من الفقر، الجوع و غيرها من المعاناة الإنسانية الناجمة عن النزاعات.

فتحليل عام 2014 للنفقات، يدل على أن المجتمع الدولي قد أنفق بالساحل الإفريقي ميزانية قدرها حوالي 4 مليار دولار من المساعدات الإنسانية مقابل 1.5 مليار دولار من النفقات العسكرية في سياق التدخلات العسكرية المتعددة. كما تبين الدراسة التي قامت بها " foundation for international development studies and research"، أنه على الرغم من أهمية الأموال المدفوعة من قبل المجتمع الدولي في شكل المساعدات، إلا أنه تظهر العديد من القطاعات اليوم كأنها "مهجورة"، نخص بالذكر التعليم

[1]TARNOFF, Curt and Marian L.Lauson, Foreign aid: an introduction to U.S Programs and policy, Congressional Research Service, CRS Report: prepared for members and committees of congress, January, 29, 2016.

والزراعة، قطاعات أهملت بسبب مجموع التوترات التي ضربت شمال الساحل الإفريقي لا سيما أزمة مالي، التي أثرت بشكل كبير على كل دول المنطقة بحلقات من عدم الإستقرار المتكررة، أزمة مالي و حرب الأزواد التي بدأت عام 2013، مع عودة العديد من الجماعات المسلحة الإرهابية في السنوات الأخيرة، ما خلق زيادة كبيرة في درجة انعدام الأمن بالمنطقة2. و إيلاء الحكومات الإهتمام المباشر وبالدرجة الأولى لقطاع الدفاع.

الجدول رقم 1: يوضح البيانات المستخدمة لتقدير القيمة من المساعدات المتعددة الأطراف لسنة 2014 تجاه منطقة الساحل الإفريقي (بالمليون دولار)

		Versements bruts des institutions à l'ensemble des pays en développement en 2014		**Versements bruts des institutions au Sahel en 2014**	
BANQUE MONDIALE	IDA	59,27	100%	555,1	%4,03
INSTITUTIONS DE L'UE	-	18453,7	100%	967,02	%5,24
BANQUES REGIONALES DE DEVELOPPEMENT	BAFD	137,44	100%	0,1	%0,07
	FAFD	2010,24	100%	91,36	%4,54
	BADEA	125,99	100%	15,9	%12,62
	IsDB	245,9	100%	45,4	%18,46
	FADES	884,89	100%	87,6	%9,9
FMI	-	832,08	100%	91,56	%11
	UNAIDS	238,67	100%	2,28	%0,96

[2]LAVILLE, Camille, Les dépenses militaires et l'aide au développement au Sahel : Quelle équilibre ?, Fondation pour les études et recherches sur le développement international, FERDI working paper, N° 174, November 2016, P 1.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404-
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 380-399

ONU	PNUD	462,97	100%	25,15	%5,43
	FNUAP	340,01	100%	14,24	%4,19
	HCR	480,08	100%	0,06	%0,01
	UNICEF	1342,4	100%	71,4	%5,32
	PBF	65,01	100%	3,93	%6,04
	PAM	308,81	100%	54,06	%17,51
	OMS	471,36	100%	6,63	%1,41
	AIEA	74,07	100%	1,65	%2,23
	IFAD	320,43	100%	33,67	%10,51
AUTRES	CIF	350,22	100%	6,07	%1,73
	GAVI	1414,73	100%	80,04	%5,66
	FEM	605,66	100%	12,53	%2,07
	FONDS MONDIAL	2887,14	100%	112,17	%3,89
	FODI	460,26	100%	8,37	%1,82
TOTAL	-	**46271,3**	-	**2286,28**	-

Source : OCDE, (2014

في ظرف أربعة عشر سنة (2000–2014) بلغ مجموع المساعدات الإنسانية الأمريكية 1681.73 مليون دولار و المساعدات الغذائية 517.7 مليون دولار لدول الساحل الإفريقي، في حين قدرت المساعدات الإنسانية الفرنسية من نفس الفترة 88.67 مليون دولار و المساعدات الغذائية 111.93 مليون دولار، لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية المانح الأول من حيث المساعدات لدول الساحل الإفريقي.

كرد فعل و استجابة لكل أشكال التطرف العنيف، الإتجار غير المشروع، الإرهاب بالتوازي مع تحديات الفقر المدقع و الحكم الهش في الساحل الإفريقي، اعتمد كذلك المجلس الأوروبي عام 2011، مخطط عمل إقليمي لمنطقة الساحل للفترة ما بين (2015–2020)، مخطط يحدد إطار عام يهدف لتنفيذ

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404-
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 380-399

استراتيجية الإتحاد الأوروبي من أجل الأمن و التنمية بفضاء الساحل الإفريقي، التي تبناها سنة 2011، ليتم مراجعة الإستراتيجية و مناقشتها خلال الشؤون الخارجية للمجلس بمارس 2014، حيث خلص إلى تمديد تنفيذ الإطار الجغرافي للإستراتيجية نحو بوركينافاسو و تشاد أين تم اقتراح وضع خطة عمل إقليمية جديدة. أيدت الدول الأعضاء بنشاط تنفيذ الإستراتيجية الأساسية للعمل في مجالات التنمية و الأمن وبناء السلم، منع الصراعات و مكافحة التطرف، بتوفير إطار للمشاركة في الساحل الإفريقي و في بعض الحالات إلى وضع استراتيجيات خاصة بها3. استراتيجية نظريا تأخذ كل القطاعات، التغذية، التنمية، الأمن... **لكن السؤال المطروح هل فرنسا و الدول المساعدة تلتزم فعليا من حيث الممارسة العملية و على المدى الطويل؟**

الإستراتيجية نتيجة لعملية واسعة النطاق من المفاوضات و التخطيط، كما تستجيب للقلق المشترك بين دول الإتحاد الأوروبي و أعضائه من تزايد التهديدات الأمنية في الساحل، حيث ترى في قيادة الجيش الفرنسي لعملية serval و عملية barkhane التي انطلقت في أوت 2014، أهمية في مكافحة الإرهاب بالمنطقة في نفس المعركة ضد أشكال الجريمة المنظمة.

مما لا شك فيه أن الإتحاد الأوروبي قد قطع شوطا طويلا في مواجهة التحديات المختلفة بالساحل والتغلب في نفس الوقت على العقبات القائمة، و كان قادرا على ضمان التكامل بين أعضائه المختلفة ومجموع البعثات و كذا التنسيق مع الدول الأعضاء، و لكن يجب المزيد من العمل:

-من حيث التركيز الإستراتيجي: من الضروري منع و مكافحة التطرف، رصد و مراقبة الهجرة والتنقل، إدارة الحدود و مكافحة أشكال الإتجار غير المشروع و الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

-من حيث المنهج: من المهم مواصلة تعزيز نهج شامل للعمل بالساحل لا سيما الجهود الجارية نحو التقييم و البرمجة المشتركة من خلال نظام الرصد و المراقبة ما يولد إجراءات أكثر كفاءة و فعالية.

تنفيذ برامج العمل الإقليمي يشمل مجموعة واسعة من الأدوات و الآليات و الطرائق، في تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، التي تهدف إلى تعزيز نهج شامل مع التذكير في ضوء منطقة تتميز بشدة الديناميكية و التقلب بأنشطة لا يمكن التنبؤ بها و تحديدها4، ليبقى الإطار النظري في مسار والممارسة العملية في مسار آخر، تعرف نوعا من الصعوبات و العوائق تحول دون تحقيق ذلك.

المطلب الثاني: حجم المساعدات الخارجية الفرنسية و الأمريكية لدول الساحل الإفريقي

[3]EU Sahel Strategy: Regional action plan 2015-2020, Council of the European Union, Brussels, 20 April 2015, P 6.

[4]Ibid, PP.11-13.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404-
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 380-399

الفرع الأول: المساعدات الفرنسية لمنطقة الساحل الأفريقي

في لمحة عامة عن مساهمات فرنسا في التمويل التنموي بالساحل الإفريقي في إطار استراتيجية الإتحاد الأوروبي (2015-2020)

البلد الممول	إسم/وصف المشروع	الميزانية (مليون أورور)	الحالة	الفترة
موريتانيا	C.F" راجع وثيقة إطار الشراكة partenrship framework document"	180 مليون أورو	/	2015-2013
مالي	-إرسال 12 ضابط -مساعدات إنسانية -توقعات التزام الوكالة الفرنسية للتنمية -توقعات مسجلة في وثيقة البرمجة المشتركة الأوروبية	/ 3 مليون أورو 261 مليون أورو 472 مليون أورو	جاري / / جاري	منذ 2014 2014 2016 -2014 2018 -2014
النيجر	C.F" راجع وثيقة إطار الشراكة partenrship framewprk document"	260-310 مليون أورو	/	2016-2013
تشاد	-مشاركة كلية لجملة من الأمور: الحكم الديمقراطي،الحوكمة...إلخ -دعم مكافحة الإرهاب -تعزيز القوات الأمنية والمسلحة -منع التطرف -دعم التعليم	100 مليون أورو 0.6 مليون أورو + خبير 13 خبير / 0.4 مليون أورو	/ / / /	2016-2013 2017 -2014 201-2013 /

	–تعليم الفرنسية –التعليم الجامعي –التدريب المهني –التنمية الإقتصادية –الدعم الزراعي و الرعوي	1 خبير 0.5 مليون أورو+ خبير 5 مليون أورو / 6 مليون أورو	/	2014 -2017 /

Source : Annex, EU Sahel Strategy: Regional action plan 2015-2020, See PP 25-65

على المستوى الإقليمي تم إرسال 107 خبراء تقنيين دوليين و 57 وكلاء تعاون عسكري.

بالنظر إلى الجدول، فإن المساعدات الإنسانية الفرنسية جد ضئيلة، لم تتجاوز 3 مليون أورو لمالي، في تشاد جد منخفضة و منعدمة في مجال التنمية الإقتصادية، ما يفسر جليا نهجها المباشر القائم على التدخل العسكري بمنطقة الساحل الإفريقي.

ما نستنتجه في واقع و ميدان الساحل الإفريقي، أن الوضع الحالي لا يزال هشّا في المنطقة وربما أكثر تحديا، وضع يشدد إلى تجديد الإلتزام بأهداف طموحة فضلا عن مواصلة تعزيز، تماسك و فعالية إجراءات الإتحاد الأوروبي. كما اختتم المجلس أيضا "بأن القضايا الأمنية المعقدة و حدة الصراعات سيتم تصاعد شدتها نحو بلدان غرب إفريقيا و الدول المجاورة بما في ذلك بلدان المغرب العربي". لكن ما يلاحظ في برنامج العمل الإقليمي الحالي أنه نتيجة لعملية المشاورات للدول الأعضاء مع مدخلات للمصالح الذاتية في وضع غير مستقر، لتظل وثيقة – ""**استراتيجية من أجل الأمن و التنمية**""– أداة مرنة و ديناميكية لتنفيذ مخطط عمل الإتحاد الأوروبي في السنوات المقبلة.[5]

إن المساعدات الفرنسية غير كافية في ضوء التحديات التي تمر بها دول الساحل، من خلال أرقام توضح عدم توازن المعونات بين القطاع العسكري و التنموي، فالمساعدات الإنمائية الرسمية التي تخصصها فرنسا أقل بنسبة 29% من تكاليفها في عملية برخان عام 2015 بحوالي 572,6 مليون أورو، بالتالي إذا كان الإنفاق العسكري لا غنى عنه يجب أن يصاحبه إنفاق لصالح التنمية. علاوة على ذلك، فرنسا في هذه المنطقة تفضل تقديم قروض بدل التبرعات فالأخيرة لا تمثل سوى ثلث من المساعدات الإنمائية، مقارنة

[5]EU Sahel Strategy: Regional action plan 2015-2020, **Op,Cit**, PP 6-7.

بالولايات المتحدة الأمريكية المانح الثنائي الأول منذ 2009 بصيغة التبرعات فقط. ورغم ذلك فإن وتيرة صرف التبرعات بطيئة للغاية بسبب هشاشة الدول و عدم جدية الجهات المانحة[6]. فبالرغم من أن فرنسا وضعت دول الساحل على قائمة ذات الأولوية لعدة سنوات من حيث تلقي المساعدات الإنمائية، فإنه خلال سنة 2016 خصصت فرنسا فقط 4,4% من المساعدات أي حوالي 400 ملايين أورو من أصل ميزانية إجمالية قدرها 9 مليار دولار، لتنخفض بذلك المساعدات الفرنسية الرسمية من 7% إلى 4% سنتي 2015 و 2016. [7]

الفرع الثاني: حجم المساعدات الأمريكية لدول الساحل الإفريقي

ما يؤخذ عن المساعدات بالساحل، أن قطاع التعليم عموما استقبل أقل تمويل عام 2014، حيث أن مجموع المانحين ، أنفقوا فقط 2 % من مجموع المساعدات لدول المنطقة، رغم أن التعليم يمثل عامل مهم في تراجع اللامساواة و الفقر، و يلعب دورا مهم و مفتاحا في مكافحة الظلم على المدى الطويل8، إضافة لقطاعات لا تقل أهمية، كالزراعة، الصحة و المساعدات الغذائية. و في تقييم للإنفاق الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي، الأخير يعتبر أفضل من الطرف الفرنسي، فمنذ هجمات 09/11، على نحو متزايد ارتبطت المساعدات الخارجية بسياسة الأمن القومي. ففي فبراير 2015، المساعدات الخارجية الأمريكية عرفت نطاقا أوسع بمبلغ 48.57 بليون دولار بحوالي 1.3 % من إجمالي الميزانية. 43 % وزعت في إطار برامج التنمية، المساعدات الإقتصادية، السياسية و الإستراتيجية، 35 % مساعدات عسكرية و أمنية، 16 % أنشطة إنسانية و 6 % لدعم عمل المؤسسات المتعددة الأطراف. المساعدات يمكن أن تأخذ شكل تحويلات نقدية، معدات، سلع، بنى تحتية أو مساعدات تقنية. بهذا تعتبر الولايات المتحدة أكبر مانح للمساعدات الخارجية و قدر حجم الدعم نحو إفريقيا في فبراير 2015 نسبة 32 %. 9 ليأخذ الجانب الإنساني (التغذية و الصحة) نصيبهما في النهج الأمريكي متجاوزة نوعا ما البعد العسكري الأمني، فقط كترجمة للنهج غير المباشر للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي و تغطية لمصالحها بالمنطقة، كذلك محاولة لكسب السكان المحليين10، و محاولة لزرع الثقة و هذا ما هو إلا إدراك منها بأنه عامل ضروري في التضييق

[6]M.MARC LE FUR, Aide publique au developpement prets à des états étrangeres, Assemblée nationale, N° 273, enregistré à la présidence de l'assemblée nationale le 12 octobre 2017, P 30.
[7]Sahel : pour une approche du développement, Action contre la faim, P 5, Date de consultation : 20-06-2020, Sur le site : http://www.actioncontrelafaim.org
[8]LAVILLE, Camille, **Op.cit**, P 53.
[9]TARNOFF, Curt and L.LAUSON, Marian, Foreign aid: an introduction to U.S Programs and policy, CRS Report: prepared for members and committees of congress Congressional Research Service, January, 29, 2016, P.2.
[10]http :www.usaid.gov, Dernière modification 02/05/2016, Date de consultation : 09/05/2020

على الأطراف الإقليمية بالساحل كالجزائر مثلا و تغييب دورها في المنطقة بالتالي تهميشها كفاعل محوري وعرقلة لاستراتيجتها القائمة على الحوار، الأمن والتنمية.

في نظرة مقارنة مع حجم التمويل الإنساني الفرنسي الذي قدر سنة 2014 للمنطقة ب 7.404.171 مليون دولار في تكتله ضمن الإتحاد الأوروبي الذي قدم تمويلا بحوالي 233.663.995 مليون دولار11، فإن حجم التمويل الأمريكي للجانب التنموي الإنساني يعتبر في وضع أفضل، لكن و رغم ذلك يتعرض لانتقادات، أهمها عدم الإستمرارية و التراجع الكبير في الدعم لدول الساحل الإفريقي مقارنة بسنة 2015 وعدم الإلتزام بما كان مخطط و مخصصا عند مرحلة الإنفاق، الجدول رقم 3: يبين تطور حجم الإنفاق الأمريكي في الفترة ما بين (2015-2016) لدول الساحل الإفريقي (بالمليون $): 12

الدول	سنة 2015	سنة 2016
موريتانيا	التمويل المخطط: 1.915.000 **الإنفاق:22.091.871**	التمويل المخطط: 2.384.000 **الإنفاق:151.163**
مالي	التمويل المخطط: 126.430.000 **الإنفاق:150.420.234**	التمويل المخطط: 118.395.000 **الإنفاق:203.491**
النيجر	التمويل المخطط: 10.400.000 **الإنفاق:98.149.976**	التمويل المخطط: 9.900.000 **الإنفاق:312.968**
تشاد	التمويل المخطط: 300.000 **الإنفاق:49.362.598**	التمويل المخطط: 300.000 **الإنفاق:60.000**

Source:http://beta.foreignassistance.gov, Date de consultation : 10-05-2020.

لتقدر المساعدات الخارجية الأمريكية خلال سنة 2016 لدول الساحل الأربع 727.622 مليون دولار.

من جهة أخرى، في إطار دعم برنامج TSCTP لدول الساحل، منذ إنشائه، " Trans-Saharan Countries- Terrorism Partenrship " موضوع للحوار و النقاش حول مدى فعاليته، طرق تنفيذه وتوجهاته، سنة 2008 تناول "the united States government accountability office أربع نقائص للبرنامج كالآتي:

[11]Sahel-Food insecurity and complex emergency, Fact Sheat 1, Fiscal year Fy 2014, May,16, USAID. 2014, P 5.
[12]http://beta.foreignassistance.gov, Date de consultation : 10-05-2020.

– عدم وجود استراتيجية متكاملة: (بين وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، USAID) في ظل مناهج منفصلة، خلافات بين اتجاهات الأفراد العسكريين، وزارة الخارجية و وزارة الدولة المسؤولة عن تنسيق TSCTP.

– الخلاف حول الهيئة المختصة في التوجيه المباشر للموظفين العسكريين، صعوبات تقييم البرنامج على أرض الواقع من التهديد الإرهابي و تقييم الشركاء المحتملين (فرنسا و دول المنطقة).

– عدم الإستمرارية في تخصيص أموال للبرنامج و عدم وجود أدوات لقياس نوعية النتائج للإجراءات والعمليات المتخذة13، فمثلا USAID*، تشير البيانات أنه تم تخصيص حوالي 288 مليون دولار للبرنامج بين الفترة (2009–2013) لكن الواقع عكس ذلك حيث تم إنفاق 138.786 مليون دولار كما يوضحه الجدول رقم 4، و انخفض حجم هذه المساعدات من 80 مليون دولار سنة 2010 إلى حوالي 53 مليون دولار سنة 2013، و ابتداءا من أواخر 2013، USAID خصصت حوالي 139 مليون دولار أي 48% من الأموال المخصصة للبرنامج. الجدول رقم 5: يوضح وضع التمويل المقدم لبرنامج TSCTP، من طرف الوكالة الأمريكية USAID Development assisstance founding, peacekeping operation، خلال اعتمادات السنوات المالية 2009–2013 (بالمليون دولار)

USAID	السنوات				
	2009	2010	2011	2012	2013
المخصصات	39.650	79.769	59.622	55.617	53.021
الإنفاق	30.504	56.057	27.408	24.456	361 ألف

Source : GAO analysis of USAID data GAO -14-518

[13]TISSERON, Antonin, Quelles enseignement de l'approche américain au Sahel, Institut Thomas More, PP 1-3.

*"The U.S. Agency for International Development" USAID: أنشأت عام 1961، تعتبر أول وكالة مساعدات خارجية للولايات المتحدة الأمريكية، تركيزها الأساسي التطور العالمي على المدى الطويل لتشمل التقدم الإجتماعي والإقتصادي، وفي سنة 2010 وقع الرئيس أوباما توجيه للتنمية العالمية، يدعو لإعلاء التنمية باعتبارها ركيزة أساسية للقوة الأمريكية في اتفاق مع الدبلوماسية و الدفاع باتباع تهج متكامل للأمن القومي. اليوم تدير الولايات المتحدة الأمريكية برامج المساعدات الخارجية في أكثر من 100 بلد في جميع أنحاء العالم من خلال جهود أكثر من 20 وكالة حكومية أمريكية مختلفة، تحقق إستثمارات و مزيد من مصالح السباسة الخارجية الأمريكية، في قضايا تتراوح من توسيع الأسواق الحرة، مكافحة التطرف، ضمان الديمقراطيات المستقرة و معالجة الأسباب الجذرية للفقر. تتكون USAID من عدة فروع منها:

US aid 's office of US foreign disaster assistance, US aid 's office of food for peace, US departement stat's bureau of population, refugee and immigration, Sahel-Foof insecurity and complex emergency.

– انتقاد آخر أعمق، يتمثل في الأهمية المعطاة للبعد العسكري ضمن مجال التعاون، في واقع الأمر، مساهمة وزارة الدفاع في برنامج TSCTP يمثل ما يقارب ثلاثة أرباع الميزانية الأمريكية للبرنامج سنوات 2006، 2007، 2008 على التوالي: 39 مليون دولار، 118 مليون دولار و 92 مليون دولار.

ليبلغ اليوم مجموع القوات الخاصة الأمريكية ما يقارب 70 ألف شخص بميزانية 10.5 بليون دولار سنة 2012 أي بحوالي (1.4 % من مجموع ميزانية الدفاع).

التركيز على البعد العسكري يثير 03 تساؤلات: هل الجماعات المسلحة في الساحل هم حقا تهديد محلي و دولي؟ / هل تقديم المساعدات العسكرية للأنظمة أقل أو أكثر فسادا يمثل استجابة مناسبة لتأمين وصول الشركات الأمريكية و الأوروبية إلى الموارد الطبيعية أين السكان المحليين يطالبون بها؟ هل تعزيز القدرات العسكرية يخلق حالة الأمن بالساحل الإفريقي؟

إن اضطراب مالي خلال عام 2012 أحيى النقاش حول مسألة كفاءة البرنامج، فانقلاب مارس 2012 أكبر دليل على أن تأثيره على القوات المسلحة المالية لا يزال بمستوى منخفض جدا، ما أدى إلى حالة الإنفلات الأمني و طلب الحكومة دعما دوليا، في ظل غياب تعاون إقليمي حقيقي14.

إن إعطاء هذه الأسبقية للنشاطات العسكرية مقارنة بالتنموية يشكل نقطة تناقض في الإطار الثلاثي الدفاع و البعد العسكري، الدبلوماسية و التنمية. **لكن السؤال الذي يطرح نفسه: ما وراء هذه المساعدات الخارجية لدول الساحل الإفريقي؟ و مدى فعاليتها بالنسبة للجهات المتلقية؟**

المبحث الثاني: أغراض و مدى فعالية المساعدات الخارجية لمنطقة الساحل الإفريقي

خلافا للإعتقاد الشائع، فإن تقديم المساعدات لدول الجنوب لم تفقد بعدها الإستراتيجي منذ نهاية الحرب الباردة، فبعد 1990 فرضية الإنسحاب الكامل للمانحين الغربيين ألحقها بناء حق التدخل الإنساني في الصراعات التي يمكن أن تهدد السلام العالمي. مساعدات ينظر إليها على أنها وسيلة للضغط والتأثير وأداة دبلوماسية. فالمساعدة الدولية يرافقها نهج إيجابي عندما ترافقها عملية تحول ديمقراطي في الدول

[14]TISSERON, Antonin, **Op.Cit**, PP 3-4.

المتلقية والعكس صحيح عندما يتبعها نهج سلبي بحكم دكتاتوري.15 إذن المعادلة واضحة تتوقف على مدى حكامة الأنظمة المتلقية للمساعدات و في أي مجال تستثمرها.

فبالرغم من تأكيد ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الثالثة من المادة الأولى على أهمية التعاون الدولي بغية حل القضايا الدولية في شتى المجالات من اقتصادية، اجتماعية و ثقافية، إلا أن الأخير –التعاون– تزامن وطبيعة الظروف سواء في الحالات العادية و غير العادية، بالنسبة للأولى تأخذ شكل المساعدات من أجل التنمية تطورت بمراحل لتعرف بما يسمى بالمساعدات المشروطة، أما المستوى الثاني من المساعدات ينصرف إلى تقديم المساعدات للشعوب في إطار ما يسمى بمبدأ التضامن بين الشعوب، لكن الأخير نفسه طبقت عليه سياسة المساعدات المشروطة، لتثار هنا المسألة بخصوص مدى أخلاقية هذه الممارسة "المشروطية"، خصوصا النوع الثاني الذي ينبغي فيه تجاوزها و استبعادها، لأنها تندرج ضمن خانة الحقوق المعتوقة16، و هذا ما سنتطرق إليه بخصوص مبدأ المشروطية.

المطلب الأول: المساعدات الخارجية و مبدأ المشروطية

كانت المساعدات دائما مشروطة، و وفقا ل **Johannesen And Lerand** المشروطية في شكلها الكلاسيكي هي تقديم المانح دعما خارجيا بمطالب/ شروط لتحقيق مصالح مختلفة و ضمان وصول المساعدات للدول بغية تحقيق أهداف معينة و معلنة. لكن منذ 1980، محتوى المفهوم تغير و توسع جزئيا، مساعدات ارتبطت باتفاقيات و ارتبطت بنحو متزايد بالإستقرار الإقتصادي و الإصلاحات الهيكلية.

وفقا لقاموس "Oxford" الشرط هو الإشتراط "stipulation"، بالإعتماد على الآخر. أما في المصطلحات الحديثة للمساعدات، المشروطية ليست استراتيجية واحدة فقط بل مجموعة من الإستراتيجيات حيث يمكن بموجبها المانح استخدام و الحث على تغييرات سياسية و اقتصادية في البلدان المتلقية. ليصبح العنصر الرئيسي هو أن الجهة المانحة تسعى للحث على المتلقي متابعة أهداف معينة و اعتماد بعض السياسات التي تضعها الجهات المانحة17.

غالبا ما يتم التمييز في أدبيات المساعدات بين جيلين من المشروطية، الأول يشير إلى جيل الشروط الإقتصادية، قدم من قبل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي في وقت مبكر سنة 1980.

[15]Marc-Antonie, "La face cache de l'aide international", Revue politique international, N° 107, 2005, P 1.

[16]محمد بوسلطان، نصر الدين بوسماحة، "المساعدات الإنسانية حقوق معتوقة"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف ح.ب ، العدد 2، 22-11-2009، ص 1.

[17]SELBERVIK, Hilde, Aid and conditionality: the role of the bilateral-case study of Norwegian/Tanzanian aid relationship, Report submitted to the Norwegian Ministry of foreign affairs, July 1999, P 12.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404-
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 380-399

لتمتد الشروط الإقتصادية تقريبا و تشمل الشروط السياسية، هذا الجيل الثاني من المشروطية ظهر سنة 1990. جيل جعل من مساعدات التنمية مشروطا بتنفيذ إصلاحات سياسية في البلدان المتلقية، بمطالب تركز على احترام حقوق الإنسان، الديمقراطية و الحكم الرشيد.

استجابة الدول المسلمة يرافقه نوع من الصور السلبية حيث تهدد بإنهاء أو تعليق أو الحد من تدفقات المعونة حيث تفعل ذلك إذا لم يتم استيفاء الشروط المحددة مسبقا من قبل المتلقي، و يرى الكثيرون أن " مفهوم المشروطية" يحظى بشروط سلبية فقط، و ما يمكن الإشارة إليه أن المساعدات لم تكن أبدا من دون قيد أو شرط18، لتظل ممارسة الأخيرة في الساحل الإفريقي متوقفة على نقطتين أساسيتين:

–المساعدة بالساحل مرهونة من خلال العرض أو المقابل "offer": حيث الجهات المانحة تلعب دورا قياديا في جميع مراحل دورة عمليات المساعدة من فكرة الإنطلاق، التقديم، مرورا بالتصميم، التنفيذ والتقييم، وهذا ينطبق على جميع أنواع المساعدات و يشرح عدم كفاية إدارة المساعدات.

–المساعدة ككل تعطي صورة التعارض "incoherence": في نظرة شاملة على المساعدات المقدمة للساحل الإفريقي نكشف العديد من التناقضات، عدد الأنشطة نفسها تتجاوز بكثير المؤسسات المحلية، إجراءات تتطلب غالبا قدرات لا يمكن تعبئتها. بالتالي اختلالات بمثابة عنصر مهم جدا حيث يساهم في تقويض فعالية المساعدات لا سيما الخلل من طرف الإلتزام المحلي مما يعيق أطر التنمية و يولد شعورا بعدم الرضا عند الشعوب.[19] و يخلف حالة من رفض السياسات الحكومية التي ينظر إليها أنها غير شرعية و ظالمة، ما ينتج حالة من العنف و اللاأمن.

في تقييم لسياسة المساعدات المشروطة على الدول المستفيدة، نطرح نوع من التناقض، فمن جهة تطالب الدول المانحة الدول الفقيرة تبني نظام ديمقراطي و تكريس مبدأ الحكم الراشد ما يعني فتح باب المشاركة للمواطنين في شتى المجالات، في نفس الوقت تفرض تلك الدول تبني إصلاحات وفق ما تراه هي، النتيجة الحتمية ستكون استبعاد المواطنين في حق تسيير دولتهم على أسس الديمقراطية، بالتالي معادلة متناقضة من حيث احترام حقوق الإنسان المحددة في الإعلان العالمي. لتظل برامج التنمية في الدول الفقيرة معطلة و تبقى الأخيرة غارقة في ديونها. صراحة، الدول الفقيرة و ما تعانيه من أزمات سياسية لحد الحروب الأهلية، و ما يسيطر عليها من فوضى و فراغ أمني و انعدام الإستقرار و تحطم هياكل الدولة أصبح أمرا

[18]SELBERVIK, Hilde, **Op.Cit**, P 13.

[19]NAUDET, Jean-David, Vingt ans d'aide au Sahel: Un bilan pour envisager la coopération de la génération à venir, Document de travail, 02/1998, P 2, Date de consultation : 08-06-2020, Sur le site : https://basepub.dauphine.fr/handle/123456789/5140

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404-
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 380-399

واقعا ملازما لتلك الدول، لنعتبر الحق في مساعدتها للخروج من أزماتها "حق معتوق" مجرد من الشروط السياسية/ الإقتصادية و مبني على التضامن بين الشعوب.

تعود أسباب أزمات الدول الفقيرة إلى عوامل مختلفة كالتأخر العلمي و التكنولوجي، عدم توفرها على الموارد الطبيعية و ضعف الأنظمة السياسية...لكن جذورها ترجع إلى تراكم للفترات التاريخية التي مرت بها، موروثة لدول مستعمرة، خلفت وراءها ظروف الحرمان و الفقر، بنى هشة، ما هيأ أرضية خصبة للتبعية مع الدول المتقدمة. بالتالي حقائق تفرض على الدول المانحة تحمل مسؤولياتها لمساعدة الدول المتخلفة و عدم تعليق المساعدات بمبادئ مشروطة حتى لا تطال الحقوق المعتوقة، خصوصا في ضوء:

أ-الفصل بين الحكام و الشعوب: عند فرض الدول المتقدمة شروط سياسية/ اقتصادية، المهمة تكون بدور الحكام و ليس الرعية، و مخالفة السلطة لمبادئ الديمقراطية يعني حرمان الشعوب من اختيار حكامها و النتيجة منع تحديد نظام الحكم الذي يناسبها، كذلك فيما يخص احترام حقوق الإنسان ينسب إلى السلطة لا الشعوب لتظل في صورة الضحية، و أصلا الدول المستفيدة في حد ذاتها تهمش شعوبها، لتبقى الأخيرة تعاني من الجانبين تلاعب الجهات المانحة و تصلب الحكام.

ب-ما هو ملاحظ في سياسات الدول المتقدمة: ربط شعوب الدول الفقيرة بحكامها عند فرض العقوبات، باعتبارها شريك لحكامها، مخالفة بذلك مبادئ القانون الدولي الجنائي، لتقع الشعوب ضحية عدم احترام حكامها لحقوق الإنسان، المفارقة هو أن الشعوب في الأصل منتهكة الحقوق.

ج-طبيعة الحقوق المعتوقة: ما يجعل الحقوق معتوقة خارجة عن نطاق سياسة المساعدات المشروطة كونها حقوق جماعية، بغض النظر عن العرق، الدين أو اللغة، كالحق في تقرير المصير، التنمية والعدالة الإجتماعية[20].

و منه، المساعدات الإنسانية كحقوق معتوقة يمكن أن يعود بالإيجاب على الطرفين المانح/المستفيد، من جهة الدول المتخلفة عند حصولها على مساعدات خارجية لتحقيق التنمية دون شرط يجلب الإستقرار، و بالنسبة للدول المتقدمة فقلة الحروب يخفف من الإنعكاسات السلبية التي تطالها من تهديدات (الهجرة غير الشرعية كمثال) التي أنهكتها و تسببت في ظهور سوق السوداء للعمالة، ارتفاع نسب البطالة، تكلفة لمتابعة تدفق المهاجرين، تنامي الأنشطة الإجرامية ما يشكل جملة من التهديدات الأمنية. إذن تقديم مساعدات في

[20]محمد بوسلطان، نصر الدين بوسماحة، مرجع سابق، ص ص 4-6.

إطار حقوق معتوقة، يساعد الشعوب للحصول على قسط من المساواة في العالم21. و يترجم معادلة إيجابية للطرفين المساعد و المتلقي، و تخفيف من شدة التهديدات الأمنية العبر الوطنية.

المطلب الثاني: سوء الحكم و سوء استخدام المساعدات الخارجية

لأكثر من نصف قرن، أفرغ المجتمع الدولي حوالي نصف تريليون دولار من المساعدات نحو إفريقيا وفقا لمنظمة التعاون الإقتصادي و التنمية، مساعدات مقدمة بدوافع، الأساس فيها هو المصلحة الذاتية، بناء تحالفات سياسية و اقتصادية، تحسين المستوى المعيشي و القضاء على الفقر، لكن ما يلاحظ، أن تدفق المساعدات تعثرت بانتشار أكثر للفقر و زيادة عميقة حاليا.

يرى النقاد أن المساعدات الخارجية فشلت في تحسين أوضاع الشعوب و بدلا من ذلك خفضت من مستويات معيشتهم و ذلك نتيجة لعوامل مختلفة من إهدار الأموال من قبل المسؤولين، انتشار الفساد، مسؤولين غير كفء و اختلاس للأموال لتصبح المساعدات أداة تستخدم لتحصين السلطة و خدمة المصلحة الذاتية. وفقا لتقرير من قبل مؤسسة "freedom house" سنة 2012، ذكرت بأن المساعدات تشل "إفريقيا وتعيق التنمية ". فما يعوق التنمية بإفريقيا هو غياب الإرادة السياسية.

مالي كنموذج لسوء الحكم و استخدام المساعدات الخارجية ما مهد الطريق للحرب الجهادية

بالنظر إلى حالة مالي كحلقة أضعف ضمن سلسلة الساحل الإفريقي، منذ استقلاله عام 1960 عانت مالي الجفاف، تمردات، انقلابين و 23 عاما من الدكتاتورية العسكرية. بعد انتخابات حرة في عام 1992 و 10 سنوات من التحول الديمقراطي حدث الإنقلاب الثالث بمارس 2012 و بعد أشهر استولى المتمردون السيطرة على شمال مالي. أكثر ما ميّز تاريخ مالي هو القمع، غياب برامج التنمية أو تعرف فشلا أو يستفيد منها سوى عدد قليل من السكان المحليين، عوامل جعلت السكان تنظمّ للجماعات المسلحة و حركات و تنظيمات الخطف، التهريب، الإتجار مع شبكات المخدرات التي تعمل بالساحل الإفريقي22. انضمام، صراحة وراءه مجموعة من الدوافع في مقدمتها عامل الفشل الخدماتي لدول الساحل و عدم قدرتها من توفير الإحتياجات الأساسية للسكان أهمها الأمن الغائي مثلا، ما خلق عنصر الإحباط والإستياء، لتكون النتيجة الإنخراط ضمن جماعات مسلحة مختلفة.

في ظل حكم الرئيس "Amadou Toumani Touré"، لم يحظ الأخير بشرعية من سكانه، مرحلته شهدت فسادا و لم تعرف الكثير من تحسين مالي، ما أعاق أكثر كفاءة عملية صنع القرار، و قبل الإنقلاب،

[21] محمد بوسلطان، نصر الدين بوسماحة، مرجع سابق، ص 7.

[22] ENDRES, John, "Africa in fact: aid the bottomless pit", Journal of good governance Africa, Issue 10, April 2013, PP 2-4.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404-
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 380-399

المرشحين للرئاسة في الإنتخابات كانوا يعملون في حكومة Amadou، بالتالي تقديم فرصة ضئيلة للتغيير الحقيقي. على مر العقود القليلة الماضية، هذا التاريخ من الإدارة الفاشلة ترك مالي فقيرة و تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدات الخارجية، مساعدات مشروطة ببرامج التكييف الهيكلي ما ضعّف مستوى الخدمات العامة للدولة و خاصة الفقراء، بتخفيض موظفي المؤسسات العامة.لكن ما لوحظ في العقد الماضي، خفض المانحين نشاطهم في شمال مالي، بتقليل وجودهم في مناطق غاو، تمبوكتو و كيدال، السبب وراء ذلك التخوف و القلق من شمال مالي أين انعدام الأمن أو ببساطة لا يمكن الوصول إلى هناك.

Yourra Touré، المنسق السابق للمشروع الأوروبي في غاو و آخرون يختلفون كثيرا في ما يخص الأموال التي كانت تتجه نحو شمال مالي، حيث يرون أن المال كان سيئ الإستعمال. أولا الحكومة المركزية في باماكو حددت مخصصاتها إلى الشمال و على المستوى المحلي صفقات احتيالية، مشاريع مصممة بشكل سيئ من قبل الهيئات و المسؤولين المستلمين.نجح التدخل الفرنسي العسكري في مطاردة الجماعات المسلحة من المدن الشمالية في جانفي، فبراير ومارس 2013، و في أعقابها اعتمدت السلطات المؤقتة اعتماد خارطة طريق للإنتقال إلى الحكم الديمقراطي حيث المساعدات الإنمائية استأنفت و تعهد المجتمع الدولي بأموال طائلة بمالي.

فيما يلي بعض الإقتراحات بشأن كيفية إنفاق هذه الأموال على نحو أكثر فعالية:

أولا: الفروع الثلاث الرئيسية للمساعدات الدولية: العسكرية– الأمنية و الإنسانية التي استخدمت حتى الآن للتعامل مع الأزمة ليست كافية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع و تمهيد الطريق لسيناريو ما بعد الصراع. فالجهات المانحة بحاجة لاعتماد منظور التنمية الطويل الأجل، مشاريعهم يجب أن تشجع النمو من خلال تقييم الإمكانيات الإقتصادية و تحديد الأنشطة البديلة للإتجار و التهريب كخيار داعم منسق نحو تحقيق وكسب سبل العيش في الشمال.

ثانيا: ينبغي للجهات المانحة التفكير في مالي كأمة واحدة و ليس تقسيمها إلى شمال و جنوب، فأزمة مالي متعددة الأبعاد و ليست محصورة في جزئها الساحل، فإذا تم توزيع المساعدات في المستقبل على نحو غير متناسب في مجال واحد سيولد ذلك ارتفاع شدة الإستياء. بالتالي على وكالات الإغاثة المساعدة على تهيئة ظروف المساواة بالتالي حماية أفضل للدولة. كما على الجهات المانحة ليس فقط الإستماع إلى وسط الحكومة و لكن أيضا التعامل مع الفئات الإجتماعية على المستوى الإقليمي.

ثالثا: على الجهات المانحة تقييم نقدي للمساعدات الماضية، و التركيز على جودة الخدمات و ليس التغطية فقط، إضافة للرصد و المتابعة، الرقابة و المساءلة.23 بالتالي، على الدول مراجعة سياساتها تجاه الساحل الإفريقي، و النظر بعمق و شكل جدّيّ في نزاعات المنطقة، مع الإستجابة على المدى الطويل.

بصفة عامة، لإفريقيا سجل سيئ في إطار تحويل المساعدات الخارجية نحو التنمية في العديد من البلدان و اليوم أكثرها فقرا مما كانت عليه عهد الإستقلال. 49 دولة إفريقية في قائمة الأمم المتحدة لسنة 2012 أقل البلدان نموا حيث كانوا غالبيتهم من منطقة الصحراء/الساحل، **ليبقى السؤال مطروحا: مئات المليارات من المساعدات المقدمة إلى إفريقيا أين ذهبت؟**

فشل ذريع في المساعدات الخارجية أدى إلى حتمية مناقشة الواقع في الآونة الأخيرة عن جدوى المساعدات و الدعوات القوية نحو الإصلاح. و ما يثير القلق أيضا هو معيار الإنتقائية بين الدول المانحة الغربية في الإنخراط مع الدول الإفريقية و هذا يتوقف على حجم الفوائد و المصالح، بهذا فإن الغرب في كثير من الأحيان يغض الطرف على الفساد و الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في البلدان الغنية بالموارد، لتظل المساعدات مشروطة بصفقات متبادلة و تبقى مسألة الأمن الإنساني مغيبة ومرهونة بمصالح الدول، و في كثير من الأحيان ترتبط المساعدات بشروط غير واقعية تتسبب في استياء البلد المتلقي24، تفرض شرطا أحيانا يصل لحد التدخل في الشؤون الداخلية للدول كالمطالبة بإصلاح النظام السياسي في البلاد قبل تقديم الأموال. بعض الحكومات المتلقية ترى في هذه المطالب كشرط لاستعمار جديد و أداة للتأثير و السيطرة على النظم الإجتماعية، السياسية و الإقتصادية لبلدانهم.

الخاتمة:

في الأخير، نستنتج أن المساعدات وحدها لا يمكن أن تحقق التنمية ففرص التطور تعتمد في أساسها على الجهات المعنية نفسها، على الدقة و الكفاءة25، ليبقى الوضع بالساحل متقلبا للغاية بوضع خطير في

[23]ENDRES, John, **Op,Cit**, P 6-8.
[24]ENDRES, John, **Op,Cit**, PP.29-30.
[25]ENDRES, John, **Op,Cit**, P35.

شمال مالي، تداعيات منتشرة من جنوب ليبيا و شمال نيجيريا، ليظل النيجر بلد محور و عبور مهم لحركات الهجرة في المنطقة، يميزه تحديات مرتبطة بالفقر المدقع، انعدام الإستقرار و هشاشة اقتصادياته التي تبقى حادة كما كان الحال في العقود الماضية. هجرة غير نظامية و جرائم ذات صلة بالإتجار غير المشروع، تهريب، فساد، الجريمة العابرة للحدود الوطنية المتزايدة بشكل كبير بحضور ضعيف أو قليل لأي جهة حكومية، الأمر الذي يشكل تهديدا أمنيا خطيرا على دول المنطقة بأكملها.

بأزمات إنسانية لا تزال تضرب المنطقة و بشكل منتظم دوري، ما خلف أكثر من 20 مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي سنة 2015، منهم أكثر من 4 مليون في حاجة لمساعدات غذائية طارئة، وعلى نحو متزايد لا يزال الساحل واحد من المناطق الرئيسية في إفريقيا التي تستهدفها المساعدات الإنسانية.

يستمر الجفاف، تغير المناخ، تدني قطاع الصحة، و هي القضايا التي تؤثر بشكل متزايد على السكان المحليين. ما يشكل حاجة ماسة لمعالجة النقاط الكامنة وراء الضعف و بناء القدرة على التكيف مع الصدمات في المستقبل (المناخية و ذات الصلة بالصراع) على المستوى الوطني، الإقليمي و الدولي، مع تدخلات تغطي الحماية الإجتماعية و الأمن الغذائي و سبل العيش على وجه الخصوص.

في الوقت نفسه و تزامنا مع مجموع التحديات، هناك نقص في قدرات الحكومة و التزامها السياسي، ففي بعض الأحيان لا يكفي بالمنطقة لضمان حماية حقوق الإنسان، التزام يشكل كلاّ من الأسباب الجذرية و الأسباب المتكررة للنزاعات ليتفاقم الأمر سوءا بضعف سيادة القانون، المؤسسات، الفساد و عدم الشفافية و النقص العام في المساءلة ضف لعدم المساواة الإجتماعية واللاعدالة في التوزيع. أوضاع، تجعل الدول تتسم بتحديات تنمية ضخمة و حادة لا تعرف تحسنا بالرغم من المساعدات الخارجية التي تصلها و أكبر دليل على مؤشرات التنمية البشرية لهذه الدول التي تبقى ضمن أدنى المعدلات في العالم في مراتب متأخرة، لتبقى معادلة الأمن و التنمية في الساحل الإفريقي تعرف ركودا على نطاق واسع.[26]

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

-M.MARC LE FUR, Aide publique au développement prêts à des états étrangères, Assemblée nationale, N° 273, enregistré à la présidence de l'assemblée nationale le 12 octobre 2017.
-EU Sahel Strategy: Regional action plan 2015-2020, Council of the European Union, Brussels, 20 April 2015.

رابعا: المقالات

[26] EU Sahel Strategy: Regional action plan 2015-2020, **Op.Cit**, PP.7-8.

-محمد بوسلطان، نصر الدين بوسماحة، "المساعدات الإنسانية حقوق معتوقة"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف ح.ب ، العدد 2، 22-11-2009.

-ENDRES, John, "Africa in fact: aid the bottomless pit", Journal of good governance Africa, Issue 10, April 2013.

Marc-Antonie, "La face cache de l'aide international", Revue politique international, N° 107, 2005.

-TISSERON, Antonin, Quelles enseignement de l'approche américain au Sahel, Institut Thomas More.

-Sahel-Food insecurity and complex emergency, Fact Sheat 1, Fiscal year Fy 2014, May,16, USAID. 2014.

خامسا: أشغال الملتقيات

-LAVILLE, Camille, Les dépenses militaires et l'aide au développement au Sahel : Quelle équilibre ?, Fondation pour les études et recherches sur le développement international, FERDI working paper, N° 174, November 2016.

-SELBERVIK, Hilde, Aid and conditionality: the role of the bilateral-case study of Norwegian/Tanzanian aid relationship, Report submitted to the Norwegian Ministry of foreign affairs, July 1999.

-TARNOFF, Curt and Marian L.Lauson, Foreign aid: an introduction to U.S Programs and policy, Congressional Research Service, CRS Report: prepared for members and committees of congress, January, 29, 2016.

سادسا: المواقع الإلكترونية

-NAUDET, Jean-David, Vingt ans d'aide au Sahel: Un bilan pour envisager la coopération de la génération à venir, Document de travail, 02/1998, P 2, Date de consultation : 08-06-2020, Sur le site : https://basepub.dauphine.fr/handle/123456789/5140

-http://beta.foreignassistance.gov, Date de consultation : 10-05-2020.

-http:www.usaid.gov, Dernière modification 02/05/2016, Date de consultation : 09/05/2020

- Sahel : pour une approche du développement, Action contre la faim, P 5, Date de consultation : 20-06-2020, Sur le site : http://www.actioncontrelafaim.org